



في حملتها ضد التعذيب والطائفية

«هيئة الدفاع» تطالب ببراءة المعتقلين

الجمعيات السياسية المعارضة: نار الطائفية مشتعلة وإطفائها بيد الدولة

الوقت - جواد مطر

أوضح أمين عام جمعية العمل الديمقراطي (وعد) إبراهيم شريف أن مملكة البحرين شهدت العام الماضي تراجعاً خطيراً في سجلها المتعلق بحقوق الإنسان، مشيراً أنه بعد تخليها عن ممارسة القوة في نزع الاعترافات من المعتقلين، عادت إليه مجدداً بحسب إفادات هيئات الدفاع والمحامين، مشيراً إلى أن ذلك التراجع يشكل خطراً على المجتمع كله، وليس على مستوى الصعيد السياسي فقط.

ويبين شريف أن ما يجري ما احتجاجات هنا وهناك، ما هي إلا أعراض لحالة فقدان العدل والمساواة بين المواطنين، يساند ذلك الفقر، ومشكلة الإسكان، مطالباً في الوقت نفسه "تجفيف منابع الاحتقان، المتمثلة في التمييز، والفقر، وسلب الحقوق".

وتابع شريف في كلمته بالنيابة عن الجمعيات السياسية المعارضة (جمعية الوفاق، وعد، أمل، التجمع القومي، المنبر الديمقراطي، الإخاء الوطني)، التي ألقاها في الندوة الجماهيرية مساء أمس (الجمعة) في الحملة الوطنية التي تقودها ضد التعذيب والأحكام الجائرة والعقاب الجماعي، أنه مع ازدياد دخل المملكة مليار دينار، لم يحصل المواطن إلا على علاوة 50 دينار، منوهاً إلى إمكانية الاستجابة لمطلب وزارة الداخلية في دعوتها للجمعيات تهدئة الأهالي، شريطة أن تعمل الحكومة

على وقف الاستفزازات ضد الأهالي.

وأكد شريف أن الجمعيات السياسية ترى أن النار مشتعلة، وأن إطفائها يكمن في المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، معتبراً في الوقت نفسه "الندوة" مظهراً من مظاهر بناء تحالف بناء بين الجمعيات السياسية المعارضة.

من جهته أكد المحامي حسن إسماعيل ممارسة النيابة العامة عدة تجاوزات لدى قبضها وتحقيقها مع معتقلي أحداث ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مبيناً أن قرار رئيس النيابة في التحقيق مع المتهمين بدون حضور محام جلسة التحقيق وفي وقت متأخر من الليل جاء خلافاً لأحكام الدستور، ولأحكام المراسم بقوانين المحاماة، والسلطة القضائية، والإجراءات الجنائية والمرافعات، والاتفاقات الموثيق الدولية وعلى وجه خاص تلك التي صدقت عليها مملكة البحرين وانضمت إليها.

وتابع إسماعيل أن حرمان المتهم من حق حضور المحامين جلسات التحقيق يأتي خلافاً لما نصت عليه المادة (19) من المرسوم بقانون المحاماة، والتي نصت على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة(20) يكون للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن ذوي الشأن أمام المحاكم وهيئات ذات التحكم ودوائر الشرطة واللجان القضائية و الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

وأضاف إسماعيل أن القوات الأمنية تجاوزت لما نصت عليه

المادة (75) من المرسوم بقانون المتعلق بالسلطة القضائية على أن للمحامين، دون غيرهم، حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم كما لهم حق الحضور مع الخصوم أمام النيابة العامة. ولفت إسماعيل بأن التجاوزات للقوانين والإخلال بها يمتد منعهم من الاطلاع على الأوراق ذات العلاقة، مبيناً أن النيابة العامة رفضت طلب هيئة الدفاع الاطلاع على أوراق التحقيق خلافاً لما كانت تقضي به المادة (23) من قانون المرافعات، التي نصت على أنه "يتعين على المحاكم والسلطات وغيرها من الجهات الأخرى التي يمارس المحامي مهنته أمامها، أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وعليها إن تسمح له بالحضور في التحقيق والاطلاع على أوراق الدعوى ما لم يؤثر ذلك على سير التحقيق ويتعين إثبات ذلك في أوراق الدعوى كتابة.

وخلص إسماعيل إلى عدم دستورية قرار رئيس النيابة بمباشرة التحقيق مع موكلنا المتهم بدون حضور محامي جلسة التحقيق بالمخالفة لنص المادة (20) من الدستور، وبإعلان إجراءات التحقيق لمخالفتها لنصوص المواد المادة (19) من المرسوم بقانون المحاماة والمادة (75) من المرسوم بقانون السلطة القضائية والفقرة الثانية من المادة (61) من المرسوم بقانون الإجراءات الجنائية والمادة (23) من قانون المرافعات، وهو الأمر الذي يستتبع بطلان جميع الإجراءات التي

تلت التحقيق بما فيها أمر الإحالة، مذكراً في الوقت نفسه بتطلع هيئة الدفاع لإصدار المحكمة الكبرى الجنائية حكمها في 13 من الشهر الجاري، وأن يكون عادلاً ومنصفاً بالبراءة، بعد أن أثبتت كل الأدلة تعرض المتهمين للتعذيب، وبطلان جميع ما بني عليها.

لتعلم وتتيقن السلطة التنفيذية، وسلطات القبض والتفتيش والتحقيق وتوجيه الاتهام أن استمرار التعذيب في البحرين وإعادة استخدام وسائله البشعة، لا ولن يحل على الإطلاق الاحتقان الأمني الذي تعيشه البحرين، ولن يعيد التعذيب المشروع الإصلاح إلى حلته وزينته التي زينتها قري البحرين، حين أطلق سراح المعتقلين وعاد المنفى من المنفى، لن ينال التعذيب مهما بلغ مداه من إرادة الناس وعزيمتهم .

إلى ذلك، أفاد العضو النيابي السيد حيدر الستري أن قوات الأمن قامت بمواجهة مسيرة سكرة بطريقة غير حضارية على رغم وجود ترخيص بها، مشيراً إلى تعرض أحد الأهالي إلى قبلة مسيلة للدموع داخل منزله في الدور الثاني، متسببة في فرغ الأهالي، وتعرض طفلة ذات العام والنصف إلى مخاطر الوفاة، بعد أن احترق لحافها.

واستنكر الستري تعرض أحد الصحفيين المكلفين بتغطية مسيرة سكرة إلى اعتقال على يد قوات الأمن، معتبراً ذلك انتهاكاً صارخاً للحقوق المدنية، وحرية الصحافة.

الستري: لجنة محاربة الطائفية يمكنها تحقيق الكثير.. لو صدقت

قاسم يطالب بإعادة مفصولي بتلكو.. ويشدد على «دستور عادل»

الوقت - علي الصايغ

طالب خطيب جامع الإمام الصادق في الدراز الشيخ عيسى قاسم الحكومة بأن تتحمل مسؤوليتها بإعادة مفصولي شركة (بتلكو) إلى وظائفهم التي يستنزفون منها حفظاً لكرامتهم وكرامة عائلاتهم، كما طالب الجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابات ذات الصلة بالآل بألوا جهداً في هذا السبيل.

وقال قاسم أمس في خطبة الجمعة "حكومات هذا الزمن تضع يدها على الثروة الطبيعية الأصل، وعلى كل الفرص - تقريبا - في البر والبحر، وتربط ذلك بتحقيقاتها الأمنية وقوانينها المختصة فتضيق فرص العيش على مواطنيها إذا أخلت هي بواجبها بتوفير فرص العمل والتوظيف أو حدث منها أو من قطاع العمل الخاص تعسف في التعامل مع المواطنين في مجال العمل.

وأضاف "الحكومة - أي حكومة - أصلاً تتحمل مسؤولية مهمة في تحقيق مستوى معيشي لائق للمواطنين من ناحية توفير المشاريع وفرص العمل التي تستوعب الكفاءات العاملة، ويزيد من مسؤوليتها هذه السيطرة التامة على المواد الخام وكل مباديئ العمل (...). تتصاعف المسؤولية بدرجة أكبر عند عدم توفر فرص العمل وتقديم المنحز الأجنبي عامة، فضلا عن الجنسين على المواطن الأصلي في كل مجال برغم الكلفة العالية للموظفين المستوردين من بلاد أخرى بلا ضرورة" وفق قوله، وفيما شدد قاسم في أكثر من مرة على ضرورة "توفر دستور توافقي عادل"، قال "إن ما يعد الفصل، تعطل، فراغ، حاجة، مذلة، محنة عوائل، مشاكل أسرية، صدقات بعد الكسب الشريف".

على صعيد آخر، انتقد قاسم "قرار وزارة العدل والشؤون الإسلامية بشأن توقيف اعمار مساجد الله والحسينيات ولواحقهما على إذن وزير العدل" معتبراً أنه "قرار لا مكان له من الدين والعدل، ولا مكان له من السيرة العملية لهذا البلد، وحق الاختصاص المذهبي والتاريخي لهذا البلد، ولا موقع له عند الشعب"، مؤكداً "هو مفروض قولا وعملاً بحسب تعبيره. وقال الحكومة التي تعلن عن لجنة لمحاربة الطائفية، يتناقض إعلانها هذا مع ذلك القرار، إلا أن يكون المعنى من الحرب على الطائفية غير ما يعطيه ظاهر اللفظ، وحينئذ فقط يكون القرار منسجماً مع تشكيل اللجنة"، مضيفاً "أرحموا هذا البلد، أرحموا هذا الشعب (...). خذوا بالإصلاح فذلك خير"، وفق تعبيره.



■ الشيخ حسين النجاتي



■ الشيخ جاسم السعيد



■ السيد حيدر الستري



■ الشيخ عيسى قاسم

بعد أخذ الموافقة من وزارة العدل، وهو ما رفضته الأوقاف الجعفرية ورفضه كبار العلماء في بيان صادر عنهم، كما رفضته المساجد والمآتم في بياناتها وإعلاناتها الصادرة، وفق قوله.

وقال النجاتي "والآن أمام هذا الرفض الواسع لا نجد مبرراً منطقياً للإصرار عليه، خصوصاً أن الرفض صدر عن أصحاب الشأن بالدرجة الأولى من الطبيعي أن هذه المؤسسات والشخصيات لا تريد أن تجسئ المساجد والمآتم بدون رعاية الجهات التنظيمية التي هي من مسؤولية البلديات وليس وزارة العدل".

وأضاف النجاتي "إذا كانت الأمور بهذه الصورة فمن الطبيعي ألا نفهم تفسيراً منطقياً لقرار وزارة العدل سوى أن تكون الأهداف غير متصلة بالشأن التنظيمي، وهذا ما يخاف من أن تكون وراء أهدافاً تتعارض مع المصالح الوطنية، وإقرار العدالة بين المواطنين وعدم التمييز، ومن هنا فإن المأمول من حكمة القيادة السياسية إلغاء هذا القرار حتى لا يتسبب في مشكلة لا حاجة للوطن إليها". على صعيد آخر، أشار النجاتي قضية المعتقلين الذين أعتقلوا بتهم لم تثبت ضدهم، وفق رأيه. وأضاف النجاتي "أنهم بينوا في المحاكم أن الاعترافات المأخوذة منهم كانت تحت التعذيب مما لا يترك مجالاً للبناء عليها في المحاكم، وفق الأسس القضائية الدولية والشريعة"، متابِعاً "إن الوطن بحاجة شديدة إلى الهدوء والاستقرار في البحر الإقليمي المتلاطم الذي نعيش فيه، والهدوء والاستقرار بحاجة إلى لغة أبوية حكيمة من السلطة تأمر بالإفراج عنهم قريباً، وفق تعبيره.

السماوات والأرض من بشر وطير وحجر وريح، وكل ما نعلم وما لا نعلم (...). لذا فلا تخافوا أيها المؤمنون على هذا الدين فهو والله ناصر المؤمنين ومؤيديهم". وأضاف "أيها الإخوة المسلمون إن لله تعالى جنود في السموات والأرض، وعياده المؤمنون جنود من جنوده في هذه الأرض، كما أن لكل جندي قائد يقوده ولاة الأمر هم قادتنا لذا فإن من واجب الجندي أن ياتمر بأمر قائده ولا يخرج عليه فيشق عصاه (...). إن الله سبحانه وتعالى أمرنا في محكم كتابه الكريم بطاعة ولاة الأمر وعدم الخروج عليهم"، محذراً من "أن من خرج عليهم فقد عصى الله وأيقظ الفتنة النائمة".

وتابع السعيد "إن ولي أمرنا في هذه البلاد هو جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، وكل من يخرج عن أمره فقد خالف أمر ربه لذا فإن في الالتفاف حوله والعمل تحت إمرته قوة لهذا البلد، كما أن الخروج عليه والتفرق ضعف واضعاف لهذا البلد، ومن ذلك فإننا ومن باب حبنا لهذا الدين الإسلامي الحنيف، وطاعة الله سبحانه وتعالى وولاء وحب لهذا الوطن ندعو الجميع للوقوف صفا واحداً تحت لواء قائد البحرين حتى تصل هذه السفينة سفينة البحرين إلى بر الأمان"، وفق تعبيره.

النجاتي يطالب بإطلاق سراح المعتقلين

من جهته، انتقد خطيب جامع الحياك في المحرق سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي القرار الذي أصدره وزير العدل والشؤون الإسلامية بمنع إدارة الأوقاف من بناء أي مسجد أو مآتم إلا

تضحيات". وتابع "يتضح ذلك أكثر بسبب ما مورس بحقهم من تككيل وتعذيب نفسي وجسدي بدرجة وحشية أعادت الأذهان لحقبة أمن الدولة السوداء وقوانينها القمعية الجائرة، التي كان حصيلتها والمعوقين من ضحايا المعتقلات الذين مورس بحقهم أبلغ ألوان التعذيب على أيدي الجلادين الأثمة والملطخة بدماء الشرفاء من المواطنين والنشطاء السياسيين". وقال الستري "وللعلم، فإن بعض من مارس عملية التكتيل بحق عدد ممن تم استدعائهم مؤخراً لجهاز الأمن الوطني هم مسؤولون كبار في هذا الجهاز" على حد قوله، وتابع "إذا لم يوضع حد لهذه الأخطاء الخطيرة فإن إدعاء الجهات الرسمية لمحاربة الطائفية سيتحول إلى شيء يتندر به المواطنون، وعندما يفتخر المسؤولون إلى المصافية في مسألة تعد من أخطر ما يهدد استقرار الوطن وأمنه ووحدة شعبه، فإن ذلك يصبح -بلا شك- قضية مقلقة غاية القلق تدفع بالأوضاع إلى حالة يلغها الغموض والإحباط".

السعيد: الخروج عن ولاة الأمر يوقظ الفتنة

وفي جامع سبيكة النصف بمدينة عيسى تحدث الشيخ جاسم السعيد في خطبته عن موضوع جنود الله في السماوات والأرض، فقال "إن الله سبحانه قد وعد المؤمنين بنصر من عنده فهو الذي يدافع عن هذا الدين وهذه العقيدة الصحيحة ضد كل ظالم وكاره ومحرّف أو مبتدئ، كما أن الله سبحانه جعل له جنوداً في